جلسة حجب الثقة الخميس المقبل

الفتلاوي توسّع حملتها ضد المفوضية: العبودي كاذب.. وسأُقاضيه

◆ مصادر: الحيدري يخشى التلاعب بعدد الحضور ◆

حنان الفتلاوي

قاسم العبودي

بغداد / إياس حسام الساموك

لم تكتف النائبة عن التحالف الوطني حنان الفتلاوي بالكتاب الذي أصدرته وزارة المالية والذي يؤكد من خلاله قانونية إجراءات المفوضية، بل كشفت أمس عن وصول كتاب لمجلس النواب من وزارة العلوم والتكنولوجيا يبين قدرتها على تصميم برنامج لإدخال البيانات المتعلقة بالانتخابات.

وكانت الأمانة العامة لمجلس الوزراء قد أرسلت كتاباً في وقت سابق لوزارة المالية تشكك من خلاله بعدد من الإجراءات التي قامت بها والتي تتعلق بخصوص الاستفسار عن الأجور الإضافية ومخصصات الخطورة وتعيين وكلاء المفوضين، إلا أن المالية أيدت هذه الإجراءات وأكدت أنها اتخذت بموافقتها. الفتلاوي ومن خلال بيانها أكدت "أن كتاب العلوم والتكنولوجيا يؤكد أن المفوضية لم تطلب منهم تصميم أي برنامج، وهذا يفند ادعاءات قاسم العبودي أثناء الاستجواب بأنه لا توجد جهة عراقية قادرة على تصميم هكذا برنامج".

واعتبرت الفتلاوي أن ذلك يؤكد كذب تبريرات المفوضية لجعل جهة أجنبية تصمم برنامج إدخال البيانات. وتنقل الفتلاوي عن وزارة التكنولوجيا أنها اجتمعت مع المفوضية العليا للانتخابات وأبدت استطاعتها في تصميم هذا البرنامج.

العبودي رد في تصريح لـ"المدى": "إن الانتخابات القادمة على الأبواب ولن تستطيع العلوم والتكنولوجيا تصميم برامج ادخل البيانات".

وتأتي تصريحات الفتلاوي ضمن حملة تشنها ومنذ مدة لسحب الثقة من مفوضية الانتخابات، إلا أن عضو لجنة النزاهة النيابية عالية نصيف أكدت أن اجتماع الكتل السياسية الأخير تطرق إلى سحب الثقة عن مفوضية الانتخابات، وتم الاتفاق على مناقشة ذلك هذا الأسبوع.

وأثير حول ذلك جدل سياسي، حيث تبين نصيف "هناك من يرى بأنها أدينت ولابد من سحب الثقة عنها وهذه وجهة نظر دولة القانون".

بالمقابل تقول نصيف "كتل أخرى ترى أن هذه المؤسسة تمتلك خبرة خلال السنوات التي أمضتها في إدارة الانتخابات ولم يبق على انتهاء عملها سوى ٦ أشهر لذلك نحتاج إلى تدريب أية مؤسسة تحل محلها للقيام بعملها".

ودعت عضو لجنة النزاهة إلى "تشكيل لجنة ومجلس جديد لإدارتها وهذا يحتاج إلى وقت، ومع ذلك هناك أيضا خلاف حول آلية هذه اللجنة فيرى البعض أنها ستختار مجلس مفوضية لا يختلف عن المجلس الحالي، لذلك هناك توجه بتعيين قضاة في مجلس المفوضية لضمان نزاهة الانتخابات".

> **الائتلاف الوطني يكشف، إن السبب وراء قيام دولة القانون، بشن حملة ضد المفوضية هو تحقيق مكاسب إعلامية وسياسية**

ومن وجهة نظر نصيف، فأن دوافع سياسية واضحة في عملية استجواب المفوضية، موضحة "أن العملية تطرقت إلى ملفات حكومية بحتة وبشكل دقيق رغم أن لا احد يستطيع الوصول إليها، ما يعني أن هناك توجها حكوميا بان تحل هذه المؤسسات وغيرها وربطها بمجلس الوزراء".

وبخصوص موقف الكتلة العراقية البيضاء التي تنتمي إليها نصيف أكدت "أنها ستحسم موقفها من هذا الأمر في اجتماع تعقده الأيام المقبلة"، منوهة إلى وجود جدل داخل الكتلة حول ذلك.

ولا يعرف حتى اللحظة مدى حظوظ استمرار المفوضية في أداء عملها لاسيما بعد التقارير الصحفية التي أكدت أن جلسة الخميس القادم ستكون مخصصة لحجب الثقة، ومن غير المعتاد على عمل البرلمان أن يصوت على الحجب أو العزل، لاسيما إذا كان الأمر متعلقاً بائتلاف دولة القانون، ويفشل فيه، فبحكم المؤكد ستكون هناك اتفاقات سياسية بين الفرقاء، إما بتأجيل التصويت حال عدم التوصل على اتفاق حل المفوضية، أو المضي في الأمر إذا ما اتفقت الأطراف على تخريجة معينة، تمشي من خلال رغبة المطالبين بعزل المفوضية، وتخرج المعارضين من الحرج، وتنقل مصادر خشية أعضاء المفوضية من هذا الأسلوب وتقول "بالرغم من التطمينات التي سمعتها المفوضية ووقوف اغلب الكتل السياسية إلى جانبها، باستثناء دولة القانون لأغراض سياسية بحتة ومعروفة للجميع، إلا أنها تخشى من عدد الحضور والذي من الممكن أن يكون الأغلبية القصوى منه للتحالف الوطني فقط وتنسحب بقية الأطراف من الجلسة، وبما أن الوطني لديه عدد كبير من النواب تؤهله لان يسحب الثقة"، إلا أن الفتلاوي والتي أبدت ثقتها بأن حجب الثقة ستكون المطاف الأخير للمفوضية قالت في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس، "لا يهمني حجب الثقة من عدمها، فالكتل السياسية ستكون على المحك مع الشارع العراقي والذي عرف أن الاستجواب لم يكن سياسيا، إنما اعتمد على المعلومات والوثائق، بقدر اهتمامي بالمحاسبة القضائية لأعضاء المفوضية حيث جرت هناك عدة إجراءات بحقهم".

وتؤكد الفتلاوي أن جلسة الخميس ستكون اختبارا للكتل السياسية في مدى جديتها بمكافحة الفساد، إما بإعطاء ثوب الشرعية له تحت ذريعة الأجندة السياسية أو ستكون هناك بداية جديدة للبرلمان من اجل مكافحته. وتحذر مصادر رفيعة المستوى في المفوضية العليا للانتخابات من حجب الثقة عنها، لان الأمر سيؤدي إلى عدم إجراء انتخابات خلال الفترة المقبلة لاسيما وان البلد مقبلة على انتخابات في إقليم كردستان، وفي حال حلها ستلغى وبشكل أكيد، وتستشهد المصادر بما حصل مع المفوضية العليا لحقوق الإنسان والتي لم تشكل حتى اللحظة منذ عدة سنوات.

إلا أن الائتلاف الوطني والذي هو حليف استراتيجي لدولة القانون تحت مظلة التحالف الوطني، أكد انه لن يصوت لصالح حجب الثقة، وذهب إلى ابعد من ذلك، واصفا استجواب الفتلاوي للمفوضية بالسياسي.

يقول النائب عن المجلس الإسلامي الأعلى حسون الفتلاوي "إن كلا من المجلس الإسلامي الأعلى والتيار الصدري والفضيلة والعراقية وائتلاف الكتل الكردستانية سوف لن تصوت لصالح حجب الثقة عن المفوضية"، مرجعا عدم التصويت لـ"سياسية الاستجواب على اعتبار أن الفتلاوي لم تقدم أي شيء على مستوى عمل المفوضية وان ما طرحته من اتهامات موجودة في اغلب الوزارات ولا يمس حيادية المفوضية ويمكن حله بطريق أخرى دون اللجوء إلى الحل".

ويتابع القيادي بالمجلس الإسلامي في حديثه لـ"المدى" أمس "أن دولة القانون تعرف جيدا سوف لن يكون هناك حجب لثقة وتعمل على إيجاد ضجة إعلامية وتحشيد جماهيري باتجاهه من الممكن أن يرفع شعبيته". وهذا ما تخوف منه رئيس المفوضية فرج الحيدري الذي أكد عدم اهتمامه بموضوع العزل بقدر التشديد على عدم تشويه عمل المفوضية، وتابع في تصريح لـ"المدى" أمس "إذا استمرت هذه الاتهامات فلن تكون هناك ثقة للمواطن بالمفوضية والتي من المفترض أنها مستقلة ولا تخضع لأية جهة سياسية".

التيار الصدري لم ينفرد بالقرار لوحده بل ربطه بما يتخذ في التحالف الوطني حيث قال النائب عن كتلة الأحرار جواد الحسناوي إن الوطني سيعلن موقفه الرسمي بشأن إقالة مفوضية الانتخابات أو من عدمه، خلال الأيام المقبلة.

وتابع الحسناوي في تصريحات صحفية أمس الأول إن موقف التيار الصدري غير معلن لغاية الآن حول إقالة رئيس مفوضية الانتخابات فرج الحيدري وأعضائها، شأنه شأن التحالف الوطني، مبينا أن خلال الأيام المقبلة، سيتخذ الوطني موقفه حول المفوضية، ويكون موقف التيار ضمن رأي التحالف بهذه الأمر.

حذر من الخلافات السياسية

ميلكرت: مفتاح القوة بتنفيذ اتفاقيات أربيل

ترجمة: عبد الخالق علي

نقل موقع "أميركا اليوم" شعورا بالتفاؤل لمبعوث الأمم المتحدة إلى العراق السيد آد ميلكرت والذي قال إن هناك أساساً "للتفاؤل الحذر" بشأن مستقبل العراق إذا ما توحدت القيادة و سادت روح التعاون في المنطقة. وعلى ما يقول الموقع فأن ميلكرت اخبر مجلس الأمن بان مفتاح القوة في العراق هو التنفيذ الناجح لاتفاق مشاركة السلطة الذي تم التوصل إليه في تشرين الثاني الماضي، وتم توقيعه من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي و رئيس القائمة العراقية إياد علاوي و رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني، الا ان النزاعات بين القادة السياسيين تقف حجر عثرة أمام تعيين وزراء الدفاع و الداخلية والأمن الوطني.

وفي حضوره الأخير أمام المجلس كرر الممثل الخاص للامين العام للأمم المتحدة نداء السيد بان كي-مون للقادة العراقيين من اجل وضع خلافاتهم جانبا و التحرك بسرعة من اجل الاتفاق.

في العاشر من تموز التقى زعماء الكتل السياسية من اجل بذل جهود اكبر للتوصل إلى إجماع وإلى سبل تنفيذ اتفاق تشرين الثاني الماضي، كما ناقشوا موعد نفاذ الاتفاقية التي ستغادر بموجبها القوات الاميركية بحلول نهاية العام الحالي و قضية طلب إبقاء القوات إلى ما بعد الموعد المقرر من عدمه.

في الجانب الايجابي قال ميلكرت إن الانتخابات العراقية في آذار ٢٠١٠ استوفت المعايير الدولية و تم تشكيل الحكومة في النهاية و البرلمان يلعب دورا كبيرا في صنع القرار. كما أن الاقتصاد العراقي مستمر في النمو بمعدل أكثر من ١٠٪ مع تصاعد إيرادات النفط أكثر من المستوى المتوقع.

إلا انه أضاف أن هناك بعض الانتكاسات، مثل عمليات الخطف والاغتيال التي تستهدف الموظفين والسياسيين والأكاديميين والأطباء والناشطين، هذه الأفعال تؤكد مرة أخرى الحاجة إلى إجراء سياسي مشترك ضد هؤلاء والجهات التي تقف وراءهم أينما كانت.

وأضاف ميلكرت بان ما شهده في العراق يؤكد وجود تفاؤل حذر بشرط سيادة القيادة العزوم وروح التعاون التي ستعزز الاستقرار في المنطقة والعالم.

وفي الوقت نفسه قال ميلكرت إن مواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية يمكن أن تساهم في تضييق المجال أمام المتطرفين من خلال، مثلا التوزيع العادل للثروة بين أبناء الشعب، و أضاف أن العراق هو في قلب التغيرات الأساسية في المنطقة لأن دستوره يتضمن مشاركة السلطة و يضمن مشاركة المرأة و الأقليات و شهد انتخابات منتظمة.

أكد ممثل العراق في الأمم المتحدة السيد حامد البياتي هذا الرأي، حيث اخبر المجلس بان العالم العربي يشهد موجة من التغيرات السياسية و حركات إصلاحية تثبت صواب التوجه السياسي العراقي من حيث انجاز التغيير السياسي وتبني الديمقراطية والانتخابات والانتقال السلمي للسلطة كوسيلة للحكم.

إذا ما حذت الدول العربية حذو العراق في تعميق الديمقراطية و توسيع المشاركة السياسية وترويج دور المرأة في المجتمع، فيمكننا أن نتجنب الكثير من الملابسات التي تحصل في المنطقة العربية اليوم.

عن: موقع أميركا اليوم

ميلكرت

الهجمات مستمرة والصليب الأحمر يعاين النازحين

برلمانيون غاضبون من صمت الحكومة: لا تستطيع اللجان وقف القصف الإيراني

بغداد / احمد الموسوي

في الوقت المقرر أن يناقش البرلمان تقرير لجنة تقصي الحقائق بشأن الاعتداءات الإيرانية، تشهد القرى الحدودية العراقية استمرارا في القصف الإيراني ونزوحا لسكان تلك القرى المتضررة فقد خصصت منظمة الصليب الأحمر الدولي مساعدات إنسانية لأكثر من ٨٠٠ شخص من متضرري القصف المدفعي الإيراني

وأكد ديكو كامينو مسؤول مكتب السليمانية للجنة الدولية للصليب الأحمر "تسلمت ١٧٤ عائلة من متضرري القصف المدفعي الإيراني مساعدات إنسانية، والتي اضطرها القصف للنزوح إلى القرى والمدن الآمنة القريبة، لافتا إلى أن هذه المساعدات ستسد حاجاتهم لمدة شهر".

وذكر بيان للصليب الأحمر الدولي صدر أمس الاثنين، أن أغلب العوائل النازحة تمضي حياتها الآن في الخيم أو عند الأقارب.

وفي اتصال أجرته المدى يوم أمس مع النائب عن التحالف الوطني علي شبر بين فيه "أن هناك دعوات لتعويض العوائل المتضررة وإرجاعهم إلى قراهم".

وعزا شبر التلكؤ في الموقف العراقي تجاه هذه التجاوزات إلى أن "وزارة الخارجية تنتظر صدور تقارير اللجان المختصة في التحقيق بشأن الاعتداءات، وبالتالي تقع المسؤولية كاملة على السلطة التنفيذية".

وأضاف العضو في التحالف الوطني "أن اللجنة ستنهي عملها الأسبوع المقبل، وان أي تقصير في عمل اللجنة يعد خيانة للوطن".

وتابع شبر "إن مسألة القصف الإيراني من غير الممكن حلها بواسطة اللجان، وبالتالي نحن بحاجة لنقل الجيش من المدن إلى الحدود حيث أن وظيفة الجيش هي حماية الحدود من الاعتداءات الخارجية، ذلك أن قوة الدولة وهيبتها ترى من خلال قوة جيشها، كما أننا بحاجة لتقوية الجيش وتسليحه، هذا لا يعني إننا نسعى إلى معالجة المسألة بالحل العسكري، على العكس أنا ندعو إلى أن يكون الحل بواسطة القنوات الدبلوماسية بين البلدين".

وأضاف شبر "لا اعتقد أن هناك إنسانا شريفا يرضى بالقصف والتجاوزات على ارض العراق، والعضو البرلماني ينتظر من السلطة التنفيذية أن تطلعه على حقيقة الأوضاع، إيران دولة تريد الحفاظ على مصالحها كما أن من حق العراق الحفاظ والدفاع عن مصالحه وبالتالي من واجب السلطة العراقية أن تستفهم وتحاور وتناقش مع الطرف الإيراني بغية اتخاذ الموقف المناسب".

ومن جهة أخرى اعتبر النائب عن الكتلة العراقية والعضو في لجنة الأمن والدفاع حامد المطلك "بناءً على تصريحات رئيس اللجنة، فإن القوات الإيرانية لم تتوغل في الأراضي العراقية، إلا أن من الواضح أن الاعتداءات قد استمرت لأيام متعددة وان هذا دليل قاطع على التدخل الإيراني والذي يتوجب أن تتخذ الحكومة موقفا تجاهه".

وفيما يخص عمل اللجنة أكد المطلك أن "اغلب اللجان التي تشكلت في السابق لم تكن جادة في تفعيل ما تقرره كما أن المراجع التنفيذية لم تعمل على تطبيق مقررات اللجان".

وأضاف المطلك "أن هذه الاعتداءات هي انتهاك لسيادة العراق، واني استغرب صمت الرئاسات الثلاث تجاه هذه الاعتداءات والتجاوزات".

وتابع المطلك "القرار عراقي مصادر، كما أن إيران تنظر بدونية إلى العراق وإلا فماذا نفسر التجاوزات على نهر الوند والاعتداءات على ميسان قبل أشهر والأخبار عن الممنوعات المستوردة كالمخدرات والأسلحة الكاتمة".

وشدد النائب عن الكتلة العراقية "إننا لا نريد أن يدخل العراق حربا جديدة فقد دفع من دماء أبنائه الكثير ولا بد أن ننشئ عقدا مع الجوار ونسعى إلى عراق يبني علاقات قوية مع جيرانه أساسها المصالح المشتركة، ولكننا نتمنى في الوقت نفسه من الجارة إيران أن تحترم العراق وسيادته".

وفي السياق ذاته اتهم القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان، الأحد الماضي، الحكومة العراقية ولجنة تقصي الحقائق البرلمانية بشأن قصف إيران حدود العراق الشمالية بالتقصير.

وبين عثمان، إن "لجنة تقصي الحقائق التي ذهبت، إلى حدود كردستان، لم تطلع على الحدود كافة، لمعرفة ما إذا كان هناك تجاوز من قبل إيران على الحدود الكردستانية أم لا"، مبينا أن "الحدود طويلة وهناك قتال في مناطق مختلفة بها".

وأضاف القيادي في التحالف الكردستاني أن "هناك تقصيرا واضحا من الجانب العراقي يصاحبه موقف كردستاني ضعيف، وأن إيران وتركيا يكررون التجاوز على كردستان العراق، ولم نَرَ مباحثات يمكن لها أن تحل الأمور"، معتبرا سكوت الحكومة العراقية على التجاوزات، وتأكيدها مرارا عدم وجود تجاوز إيراني على الحدود العراقية، يأتي للتخلص من التزاماتها التي تترتب عليها في حال اعترافها بذلك، كما أننا لا نعرف إلى أي مدى توغلت إيران في العراق لأن الجانب العراقي ينكر ذلك".

ورجح عثمان "وجود اتفاقات سرية أمنية بين إيران والعراق وتركيا، لأن الأخيرة ضربت أمس مناطق في دهوك، كما أن الجانب الإيراني يكذب لأنه يريد أن يوصل رسالة إلى الرأي العام الإيراني بأن ليس لديه مشاكل داخلية وان المشاكل مصدرها كردستان العراق، رغم أن إيران فيها ملايين الكرد وليس لديهم حقوق".

وشدد عثمان على أن "الموضوع لا يمكن السكوت عنه أكثر"، مطالبا الحكومة العراقية وحكومة الإقليم بـ"اتخاذ موقف شديد، حتى وأن اقتضى الأمر الذهاب للمحافل الدولية"، لافتا إلى أن "القضية ليست ضرب مناطق كردستان فحسب إنما هناك الكثير من التجاوزات على الحدود والسيادة العراقية".

وأكد القيادي الكردستاني أن "الولايات المتحدة هي من تساعد تركيا التي تشترك بدورها مع إيران بالتجاوز على العراق"، معتبرا أن الأمريكان "شركاء بشكل غير مباشر في جريمة الاعتداء على الحدود والسيادة العراقية".

وأشار عثمان أن "جلسة البرلمان اليوم الثلاثاء، ستشهد تقديم تقرير لجنة تقصي الحقائق التي ذهبت إلى كردستان لتتم مناقشته، واتخاذ قرار بشأنه، ومفاتحة الحكومة لبيان موقفها الذي سنتصرف بناءً عليه"، مستدركا بالقول "إذا لم تفعل الحكومة شيئا إزاء الموضوع فسيكون لكل حادث حديث"، حسب تعبيره.